الإنسان حقوق قانون ماين ولاية في

العمل

السكن

التعليم

دخول الأماكن العامة

المعاملات الائتمانية

ماين ولاية في الإنسان حقوق لجنة ستيشر في الإنسان هاوس ستايت 51 ME 04333

(207) 6290-624 الهاتف (207) 8729-624 فـــاكس 711 ريـــلاي مــاين : TTY

www.maine.gov/mhrc

MAINE HUMAN RIGHTS COMMISSION AMY SNEIRSON, EXECUTIVE DIRECTOR

www.maine.gov/mhrc

لجنة حقوق الإنسان في ولاية ماين: ما هي؟

ما هي! كيف تعمل!

لجنة حقوق الإنسان في ولاية ماين هي الوكالة الحكومية المكلفة بمسؤولية إنفاذ قوانين مكافحة التمييز في والاية ماين. نتلقى الشكاوي عن التمييز غير القانوني في العمل، السكن، التعليم، دخول الأماكن العامة وتمديد الائتمان والتحقيق فيها. ونحن نحاول حل هذه الشكاوي بما يرضى كافة الأطراف المشتركة فيها. وقد نقوم برفع القضية إلى المحكمة في حال فشلت الحلول البديلة.

تعريف التمييز:

- التمييز العلنى وهو التمييز المتعمد الهادف؟
- التعامل الغير متكافئ أو المتباين معاملة أعضاء فئة محمية بطريقة مختلفة وأقل مواتاة من أعضاء الجماعة الأغلبية في وضع مماثل. ويتطلب إثبات الدافع
- 3. الأثر المتباين السلوك الذي، على الرغم من أن تطبيقه بالتساوي على الجميع، له تأثير سلبي على أفراد فئة محمية بالمقارنة مع تأثير على أفراد طبقة الأغلبية. ولا يوجد تأثير للقصد أو الدافع.

عملية التحقيق

النزاهة: محققوا لجنة حقوق الإنسان في والاية ماين يجمعون المعلومات بطريقة محايدة. تستند اللجنة في قرار إتها على الوقائع والأدلة. إذا وجدت اللجنة أسباباً معقولة للاعتقاد بأن تمييزاً غير مشروعاً قد وقع، في ذلك الوقت يمثل الشخص الذي قدم الشكوي في جهود رامية إلى تسوية هذه المسألة بشكل غير رسمي، وإذا لزم الأمر، يتم رفع القضية إلى المحكمة العليا دون أي تكلفة على

التسوية: قانون حقوق الإنسان في والاية ماين يسعى للتسويات غير الرسمية لجميع الشكاوي المقدمة.

قانون حقوق الإنسان في ولاية ماين

ليس كل تمييز غير قانوني. قانون حقوق الإنسان في و لاية ماين يجعل من غير القانوني التمييز في المجالات التالية وذلك للأسباب التالية:

العمل: على أساس العرق، اللون، الجنس، التوجه الجنسي، الإعاقة الجسدية أو العقاية، النزعة الوراثية، الدين، السن، النسب أو الأصل. أيضا، بسبب رفع دعوى أو إثبات حق بموجب قانون قانون عمال الشركات، أو الانتقام بموجب قانون المبلغين.

السكن: على أساس العرق، اللون، الجنس، التوجه الجنسى، الإعاقة الجسدية أو العقلية، الوضع العائلي، الدين، السن، النسب أو الأصل. أو أي حالة مثل الإستفادة من المساعدة العامة التي تقدمها الدولة، الولاية أو المقاطعة.

التعليم: على أساس الجنس، التوجه الجنسي، الإعاقة الجسدية أو العقلية، أو الأصل أو العرق.

دخول الأماكن العامة: على أساس العرق، اللون، الجنس، التوجه الجنسي، الإعاقة الجسدية أو العقلية، الدين ، النسب أو الأصل أو (الإقامة بسبب الأطفال).

المعاملات الائتمانية: فقط على أساس السن، العرق، اللون، الجنس، التوجه الجنسي، الحالة الزوجية، الدين، النسب أو

الإنتقام: إن قانون حقوق الإنسان في ولاية ماين يحظر الانتقام من أي فرد يعارض أي ممارسة من شأنها أن تكون انتهاكاً للقانون، أو لأن الفرد قد تقدم بشكوى، أو شهد أو ساعد بأي شكل من الأشكال في أي تحقيق، أو إجراء أو جلسة استماع بموجب القانون.

013-94H-0150-02 ملكية تحت المطبوعة

